أنباء سورية

بوتين يؤكد استمرار دعمه للنظام السوري وللتسوية

«قسد» تشكل مجلس حكم الرقة قبل انطلاق معركتها.. والمعارضة تنتقد

عواصم ـ وكالات: اعلنت الميليشيات الكردية التي تسيطر على قوات سورية الديموقراطية «قسد» عن تشكيل مجلس لحكم الرقة حتى قبل أن تبدأ معركة انتزاعها من داعش، وهو ما اثار انتقادات واسعة من المعارضة السورية.

وندد مصدر مسؤول في المعارضة السورية بتشكيل «مجلس يتحكم به الاكراد رغم عدم وجود لهم في مدينة الرقة التي يسكنها العرب، وذلك من خلال 10 اعضاء يتألف منها المجلس بينهم اثنان اكراد، ولكن في الحقيقة الاثنان هما من يتحكم في المجلس كما يحصل في باقي المجالس التي تم تشكيلها في مناطق سيطرة الاكراد»، بحسب ما نقلت عنه وكالة الانباء الالمانية «د ب أ».

واعلنت الميليشيات تأسيس المجلس تحت شعار (أخوة الشعوب والتعايش ضمانة الأمة الديموقراطية) في بلدة عين عيسى، شمال وذلك خلال اجتماع حضره قياديون في قوات سورية الديموقراطية.

وقال المتحدث الرسمي باسم قوات سورية الديموقراطية طلال سلو، في بيان له «نحن على ثقة تامة بقدرة المجلس على تحمل مهامه وواجباته لخدمة أهلنا في الرقة، ولا سيما بعد الجهود الجبارة، التي بذلت إلى الآن من قبل لجان هذا المجلس».

وأحرزت قوات قسد في الأيام القليلة الماضية تقدما واسعا على حساب داعش في محيط مدينة الرقة، إذ دخلت في مركز مدينة الطبقة، وتخوض اشتباكات حاليا للسيطرة الكاملة على المدينة بدعم جوي وبري ولوجيستي من الولايات المتحدة.

وقالت قسد في بيان إن لجنة تحضيرية عقدت «لقاءات مع أهالي ووجهاء عشائر مدينة الرقة لمعرفة آرائهم حول كيفية إدارة مدينة الرقة».

وتعهد سلو بتقديم «كل الدعم والمساندة» وقال إن القوات سلمت بالفعل بعض البلدات المحيطة بمدينة الرقة إلى المجلس بعدما طردت داعش.

وتقول الولايات المتحدة إنه لم يتم بعد اتخاذ قرار بشأن توقيت وكيفية انتزاع السيطرة على الرقة.

في سياق متصل، جدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تأكيد دعمه للنظام السوري و«للتسوية السلمية للأزمة عبر الحوار الوطني الواسع».

وقالت الرئاسة السورية في بيان نقلته وكالة الانباء السورية (سانا) ان التأكيد جاء في برقية بعثها بوتين للرئيس السوري بشار الاسد بمناسبة عيد الجلاء في سورية.

واكد الرئيس الروسي وفق البيان استمرار موقف بلاده الداعم للتسوية السلمية للازمة في سورية عبر الحوار الوطني السوري ـ السوري الهادف الى وقف نزف الدماء وتوحيد جميع السوريين في مكافحة قوى الارهاب والتطرف الدوليين. وشدد الرئيس بوتين على عزم روسيا الثابت على مواصلة دعمها الفعال لتحقيق هذه الاهداف وحماية سيادة سورية ووحدة اراضيها معربا عن يقينه بان استمرارية تطوير علاقات الصداقة التقليدية مع سورية تستجيب تماما لمصالح شعبي البلدين وتنسجم مع منهج تأمين الامن الاقليمي والعالمي.

النازحون المصابون في تفجير كفريا والفوعة في منطقة الراشدين ينتظرون في خيمة على الحدود التركية ـ السورية في ادلب (ا.ف.ب)

«رايتس ووتش»: الهجوم الأميركي على مسجد في مارس الماضي غير قانوني

واشنطن ـ د.ب.أ: قالت منظمة «هيومان رايتس ووتش» في تقرير أصدرته أمس: إن القوات الأميركية، على ما يبدو، لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين عند شن غارة يوم 16 مارس غرب محافظة حلب في سورية، وذكر التقرير أن الهجوم كان قد أسفر عن مقتل أكثر من 38 شخصا، لكن مصادر في المعارضة أكدت وقوع عدد اكبر من ذلك بكثير.

وأشار التقرير الذي عنوانه «الهجوم على مسجد عمر بن الخطاب: السلطات الأميركية لم تتخذ الاحتياطات الكافية»، إلى أن تصريحات السلطات العسكرية الأميركية بعد الهجوم تشير إلى عدم معرفتها بأن المبنى المستهدف كان مسجدا، وأن الصلاة كانت على وشك البدء فيه، وأنه كانت هناك محاضرة دينية وقت الهجوم. وذكر التقرير أنه ربما لو تم تحليل الهدف بشكل سليم، لكانت السلطات قد اكتشفت بعض ما سبق على الأقل. وأضاف أن هيومان رايتس ووتش لم تجد أدلة تدعم ما قيل إن أعضاء تنظيم «القاعدة» أو أي جماعة مسلحة أخرى كانوا مجتمعين في المسجد. وقال أولي سولفانج، نائب مدير برنامج الطوارئ في هيومان رايتس ووتش: «يبدو أن الولايات المتحدة أساءت فهم عدة أمور بشكل فادح في هذا الهجوم فدفع عشرات المدنيين الثمن. على السلطات الأميركية معرفة الأخطاء التي حدثت، والقيام بما يتوجب فعله قبل شنها الغارات، وضمان عدم تكرار ذلك». وأشار إلى أن السلطات الأميركية قالت إنها ستحقق في مقتل مدنيين في الهجوم، وإن كان المبنى المقصوف جزءا من مجمع مسجد، وقال إنه على الحكومة الأميركية الإعلان عن النتائج التفصيلية للتحقيقات، وتقديم التعويض المناسب للضحايا المدنيين أو أسرهم، ومحاسبة المسؤولين عن الهجوم.

وأفاد التقرير بأن قصف مسجد قبل الصلاة مباشرة ثم مهاجمة من يحاولون الفرار دون معرفة إن كانوا مدنيين أو مقاتلين قد يشكل هجوما غير متناسب أو عشوائيا، وأن الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة وعدم اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الوفيات بين المدنيين تنتهك قوانين الحرب.

الجيش الحر يعلن مقتل ضابطين روسيين بريف حماة وقوات النظام تبدأ هجوماً واسعاً هدفه السيطرة على خان شيخون

عواصم ـ وكالات: اعلنت مصادر في الجيش السوري الحر مقتل ضابطين روسيين وعدد من عناصر قوات الحكومة السورية خلال استهداف موقع لهم قرب بلدة خطاب في ريف حماة.

وأضافت المصادر ـ حسبما نقلت شبكة «شام» ـ أنها رصدت عبر الأجهزة اللاسلكية وجود مركز قيادة عمليات للقوات الحكومية بإشراف روسي، حيث تم استهداف الموقع في بلدة خطاب بصاروخ حراري موجه من طراز «تاو»، ما أسفر عن مقتل مجموعة قيادة العمليات بينهم ضابطين روسيين.

في السياق، نقلت «شام» تقارير اعلامية أن روسيا أمرت باطلاق هجوم بري واسع يحقق في أقصر وقت هدفه بالسيطرة على مدينة خان شيخون بريف إدلب الجنوبي، مهما كلفت الخسائر، وذلك لاخفاء معالم مجزرة الكيماوي التي وقعت في 4 الجاري.

ويؤكد هذه المعلومات ما اعلنته قناة «روسيا اليوم» من أن وحدات من الجيش بدأت عملية عسكرية برية واسعة في بلدة طيبة الإمام شمالي حماة لانتزاعها من المعارضة المسلحة.

ونقلت، عن مصدر عسكري قوله «ان العملية العسكرية جاءت بعد قصف مدفعي وصاروخي مكثف استمر أكثر من أربع ساعات على مواقع المسلحين في محيط البلدة ومركزها».

وأضاف المصدر«إن مجموعات مؤلفة من مئات الجنود بدأت في التحرك عند منتصف الليلة قبل الماضية من عدة محاور على البلدة، وتمكنت بعد أقل من ساعة من اقتحامها من الجهة الشرقية المتاخمة لمدينة صوران ومن الجهة الجنوبية من محور قمحانة».

وقالت «مجموعة مراسل سوري» إن روسيا وجهت تعليماتها لقوات النظام بـ«عدم إنكار وقوع المجزرة»، في وقت تسعى فيه روسيا للسيطرة على مدينة خان شيخون قبل تشكيل لجنة التحقيق المتخصصة بالمجزرة الكيماوية.

واعتبرت الشبكة حملة القصف الجوي العنيف للطيران الروسي وطيران النظام تمهيدا لقوات الأسد والميليشيات الموالية بهدف الوصول والسيطرة على مدينة خان شيخون، سعيا لطمس وتزوير معالم وأدلة الهجوم الكيماوي. ووضعت روسيا على خارطة الهجوم مدن حلفايا وطيبة الإمام ومورك وكفر نبودة واللطامنة.. وغيرها من مدن وبلدات ريف حماة الشمالي، كمرحلة أولى تحقق حصار مدينة خان شيخون، لاستكمال الهجوم بالسيطرة عليها في مرحلة لاحقة.

من جهة أخرى، قتل عشرون مدنيا على الاقل بينهم ستة اطفال جراء غارات للتحالف الدولي بقيادة واشنطن على مناطق تحت سيطرة تنظيم داعش في دير الزور، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الانسان.

وأحصى المرصد مقتل «13 مدنيا بينهم خمسة اطفال جراء غارات للتحالف الدولي على مدينة البوكمال الواقعة على الحدود السورية ـ العراقية» في الريف الشرقي لدير الزور. وتسبب القصف أيضا «بمقتل ثلاثة عناصر من تنظيم داعش من الجنسية العراقية»، بحسب المرصد. وشنت طائرات التحالف غارات على مناطق اخرى الاثنين استهدفت احداها قرية الحسينية في الريف الغربي لدير الزور، وتسببت بمقتل «سبعة مدنيين بينهم طفل» وفق المرصد.

على جبهة اخرى، قال ناشطون إن الطيران الحربي الروسي أغار بخمسة صواريخ على منازل المدنيين في بلدة معرة حرمة، ما أدى لمجزرة مروعة بحق المدنيين راح ضحيتها تسعة أطفال وامرأة، جميعهم من عائلة واحدة، إضافة للعديد من الجرحى، وتوقعت المصادر ارتفاع عدد القتلى مع رفع المزيد من الانقاض، بحسب «شام».

أنباء لبنانية

عون أبلغ حزب الله موافقته على "التأهيلي"

شهر قانون الانتخابات يتناقص.. ولا مجلس وزراء اليوم

بيروت ـ عمر حبنجر

أيام شهر قانون الانتخاب تتناقص، ومركز الاتصالات بلا بركة، ورغم التمنيات المتبادلة في الاعياد والابتسامات التي تسبق اللقاءات، ما زالت المراوحة هي العنوان.

الحكومة التي شكلت لجنة وزارية لبحث قانون الانتخاب ما زالت جلساتها المفترضة ان تكون مفتوحة، مقفلة، ولم يبرز ما يوحي بأن حكومة الرئيس سعد الحريري ستجتمع اليوم وفق ما هو مفترض، وقد حسم مصدر في رئاسة مجلس الوزراء لـ «الأنباء» بأنه لا جلسة حكومية اليوم، بدلالة عدم توزيع جدول الاعمال على الوزراء قبل 3 ايام من موعد الجلسة.

الى ذلك، ما زالت تحفظات الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية وثنائي حزب الله ـ أمل وأخيرا تيار المستقبل على اقتراح القانون التأهيلي للوزير جبران باسيل والذي بدأ يتهاوى كما سابقيه من المقترحات الباسيلية الانتخابية المستحيلة، علما ان صحيفة «الأخبار» القريبة من حزب الله قالت ان الرئيس ميشال عون ابلغ اكثر من جهة موافقته على المشروع التأهيلي، وان حزب الله رد مؤكدا رفض الطروحات الباسيلية، في حين نقلت قناة «او.تي.ڤي» عن الشيخ نعيم قاسم موافقة الحزب على التأهيلي.

في غضون ذلك، التقى الرئيس نبيه بري بوزير الداخلية نهاد المشنوق والنائب جورج عدوان وممثل عن النائب وليد جنبلاط، حيث اعيد البحث في مشروع القانون الانتخابي المختلط (64 نسبي و64 اكثري) الذي كان اقترحه بري عبر النائب علي بزي في العام 2014، كما تطرق البحث ايضا الى القانون النسبي على اساس 13 او 15 دائرة.

وعليه، يبدو ان المشروع التأهيلي للوزير جبران باسيل بدأ يحتضر، بسبب رفض ابعاده الطائفية والمذهبية، الى جانب اسقاطه حق ابناء الطوائف الاقلية بالاقتراع في المرحلة التأهيلية، حيث لا يكون هناك مرشح من طائفتهم او مذهبهم، وقد يصيب هذا الاسقاط 120 الف ناخب موزعين على مختلف الطوائف والمناطق.

وستتكرر هذه الحالة في 12 قضاء من اصل 26 قضاء، وتقصي هذه الصيغة مرشحي الاحزاب العلمانية والمدنية غير الملتزمة بخط طائفي او مذهبي الى جانب اتباع الطوائف الدينية او المذاهب الصغيرة.

ومن المسائل العالقة طلب الوزير جبران باسيل تأهيل مرشحين اثنين عن الدائرة الواحدة، بينما طالب تيار المستقبل بثلاثة، اما ثنائي حزب الله ـ امل فقد طالب بنسبة تأهيل 10٪.

بري دعا الجميع الى الانخراط في البحث عن قانون عادل بعيدا عن القوانين التي تكرس المذهبية والطائفية.

وردا، يقول امين السر العام في الحزب التقدمي الاشتراكي ظافر ناصر لإذاعة «صوت لبنان» ان موقفنا الأساسي هو رفض قانون التأهيل، وهذا موقف معلن وليس سريا، وقد اعلنه رئيس الحزب مرارا وتكرارا لعدة اعتبارات، أهمها انه يضرب التلاقي والتعددية ويخالف الدستور بوضوح، ويضرب على مستوى جبل لبنان تحديدا ما عملنا له بكل جهد المصالحة الوطنية التي نحميها برموش العيون.

واضاف: حتى اللحظة ليس هناك من قانون او اقتراح ولا مشروع ولا فكرة حظيت بموافقة معظم الاطراف، وبقي طرف او اثنان رافضين، كل الاقتراحات التي تم تقديمها وطرحها كان عليها اعتراضات، ما نريده قانون انتخابات مطابقا للدستور ويحافظ على الشراكة والتعددية والمصالحة في الجبل.

وردا على تفاؤل رئيس الحكومة بقرب الاتفاق على قانون، قال ناصر: نحن من الاطراف التي تدفع باتجاه انجاز قانون انتخابات جديد، تجري الانتخابات على اساسه، واذا الاطراف السياسية توافق على العودة الى قانون الستين فسندرس الامر، لكن توجهنا الاساسي نحو قانون جديد.

الرئيس العماد ميشال عون واللبنانية الاولى نادية الشامي عون خلال نشاط يوم كامل مع دور الايتام وطلاب المدارس في حديقة بعبدا (محمود الطويل)

الأقليات الحزبية والمذهبية ترفض إبعادها عن المرحلة الأولى

وزير الدفاع: الجيش قادر على استباق أي فتنة

بيروت ـ أحمد منصور

شدد وزير الدفاع الوطني يعقوب رياض الصراف، خلال استقباله المهنئين بعيد الفصح، على «ان الارهاب لن يجد مكانا له في ارضنا»، مؤكدا «ان الجيش الذي واجه الارهاب في السابق قادر على استباق اي فتنة تدق الأبواب او اي يد تمتد الى ارض لبنان للعبث بالأمن والاستقرار»، وامل «ان يكون عيد قيامة السيد المسيح يوم خلاص من العنف والموت وعودة لغة السلام لتظلل ارجاء لبنان والعالم».

وصف النائب نقولا فتوش بمتعهد التمديد الدائم

جريصاتي لـ «الأنباء»: رئيس الجمهورية فكك الصاعق

بيروت ـ اتحاد درويش

رأى وزير العدل سليم جريصاتي ان ما أقدم عليه رئيس الجمهورية ميشال عون بتأجيل جلسة مجلس النواب مدة شهر كامل استنادا الى المادة 59 من الدستور هو إنقاذ للنظام السياسي اللبناني وإنفاذ للجمهورية والدولة والشراكة الوطنية، مؤكدا انه لو لم يكن هناك صراع على قانون الانتخاب لما تدخل الرئيس عون لتبريد الاجواء ودعوة الفرقاء السياسيين للحوار مجددا. وشدد على ان الدليل الأسطع على ذلك هو هذا التجاوب السريع من قبل الرئيسين نبيه بري وسعد الحريري اللذين بادرا الى تأييد خطوة رئيس الجمهورية واعتبارها خطوة إنقاذية.

ولفت جريصاتي في تصريح لـ «الأنباء» الى ان التيار الوطني الحر لم يكن وحده من اختار الشارع، وان الصراع أخذ هذا الطابع الطائفي بسبب خيار الشارع الذي لطالما حذرنا منه وتنبه له الرئيس عون، مشددا على ان رئيس الجمهورية لو لم يتخذ مثل هذه الخطوة الإنقاذية الكبرى لكنا في مكان آخر، معتبرا ان الانقسام في لبنان هو انقسام عمودي بين مجلس نواب ممدد له، ومكون بأكمله لا يرغب لا في التمديد ولا في قانون الستين.

وأوضح جريصاتي ان تحديد موعد جلسة التمديد للمجلس النيابي هو ما جعل رئيس الجمهورية يقدم على هذه الخطوة بعد ان تقدم متعهد التمديد الدائم النائب نقولا فتوش بما يسمى باقتراح قانون معجل مكرر لتمديد ولاية مجلس النواب سنة إضافية بعد ان أصبحنا امام استحقاق زمني داهم.

ورأى جريصاتي ان الصراع السياسي الذي استنجد هو على قانون الانتخاب الذي يستولد كل السلطات، متحدثا عن مجلس النواب الذي هو أم السلطات.

وقال: سعينا الى استعادة حقوق لنا، ليس على حساب مكونات اخرى بل من اجل الشراكة الوطنية الحقيقية.

وعن النسبية الكاملة رأى انها الحل في مجتمع احزاب ومجتمع متجاوز الى حد بعيد الحالة الطائفية ومجتمع على الطريقة العلمانية الصحيحة او علماني بامتياز تصبح هي الحل، ورأى ان الاشكالية بالنسبية هي عندما لا يتمثل مكون بصورة كاملة وفاعلة بسبب ما يسمى الانتشار، حيث ان المكون المسيحي منتشر على مساحة الوطن، وثانيا ما يسمى بالتناقض الديموغرافي الحتمي.

وأكد ان الحرص ليس على مكون بعينه، بل على جميع المكونات في لبنان، ورأى ان انطلاقة الوزير جبران باسيل الذي تولى مهمة ايجاد النظام الانتخابي الأمثل للتمثيل الصحيح الذي نص عليه اتفاق الطائف لم تكن يوما انطلاقته طوائفية او متقوقعة او انطلاقة تحد لسائر المكونات.

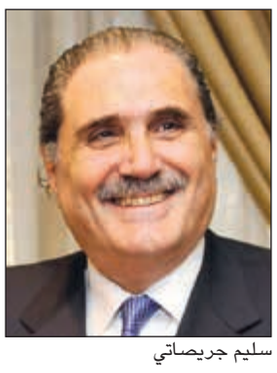

سليم جريصاتي